والاتصالات للبحث في امكان عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وهذان العنوانان هما: القرارات الدولية التي يجب الاهتداء بها لحل القضية الفلسطينية، ومسألة من يمثل الشعب الفلسطيني في هذا المؤتمر.

فاسرائيل، الطرف الاساسي في معادلة التسوية، ترفض، بالمطلق، قبول م.ت.ف. ممثلاً للشعب الفلسطيني؛ والدول العربية، الطرف الآخر في هذه التسوية، أقرت، منذ العام ١٩٧٤، بوحدانية تمثيل الشعب الفلسطيني لـ م.ت.ف. كما ان المجتمع الدولي اقر، منذ العام ١٩٧٥، بحق م.ت.ف. في المشاركة في أي مؤتمر يبحث في القضية الفلسطينية، كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات: «عندما نقول انه مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة، فان م.ت.ف. ستشترك فيه، لأنه المؤتمر الدولي وتحت رعاية الامم المتحدة، فان الامم المتحدة لا بد ان تنطلق، في هذا المؤتمر، من خلال قراراتها، ونحن اعضاء في الامم المتحدة» (**وفا**، تونس، ١/٤/١٩٨٧).

والمؤتمر الدولي الذي يجرى التداول بشأنه حالياً بين الاطراف المعنية يطرح الوصول الى تسوية على اساس القرار ٢٤٢، وهو يفترض اعتراف هذه الاطراف به كي يشاركوا في مثل هذا المؤتمر على اساسه، كما يقول رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، اذ ليس «ممكناً لأي طرف ان يشارك في مؤتمر دولي يعقد لتنفيذ القرار ٢٤٢ اذا كان ذلك الطرف يرفض ذلك القرار... وهذا يطبق على جميع اطراف النزاع... صحيح ان القرار ٢٤٢ لا يتناول المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها، لذا اقترحنا... وهذا مقبول ايضاً، ان لا يكون هدف المؤتمر تنفيذ القرار ٢٤٢ فقط، وانما ايضاً حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها... وطالما ان م.ت.ف. تصر على رفض القبول بالقرار ٢٤٢، فان صيغة المؤتمر تستثني مشاركتها المباشرة. اما التمثيل الفلسطيني، في مثل هذه الحال، فانه يمكن ان يتم عبر الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك... شرط الا يكون ذلك التمثيل بديلاً عن المنظمة؛ فيمكن لذلك التمثيل ان يفاوض دون الزام المنظمة رسمياً بالقرارات» (درغام، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧).

هل تقبل م.ت.ف. حضور مؤتمر دولي على اساس القرار ٢٤٢ ؟

قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف): «ان م.ت.ف. ترفض الاعتراف بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط. وقال ان الاساس الذي يجب ان يعقد بموجبه المؤتمر هو قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الاوسط، اضافة الى مشاركة م.ت.ف. بوفد مستقل اسوة بالاطراف الاخرى» (**الشرق الاوسط**، ٢٤/٣/١٩٨٧). وقد اصدرت م.ت.ف. بياناً اوضحت فيه انها «تصر على ان يكون حق تقرير المصير، هو احد المبادىء الرئيسية التي يعقد على اساسها المؤتمر الدولي، فلا يكون عرضة للتجاهل او الالغاء او المساومة. وهذا الاساس الذي تصر م.ت.ف. عليه هو وحده الذي يضمن تسوية عادلة وشاملة، ولا تحمل في طياتها ظلماً وغبناً للشعب الفلسطيني في الشتات وتحت الاحتلال» (**وفا**، ٨/٣/١٩٨٧). وينطلق القادة الفلسطينيون في التشبث بـ «الثوابت الفلسطينية» من اعتقاد مفاده انه «ليست هناك تسوية سياسية في المنطقة الا على حسابنا كمنظمة وعلى حساب حقوقنا كشعب فلسطيني... [و] لسنا الرافضين، بل نحن المرفوضون من اي تسوية... ان ما يعد له هو مؤتمر لتصفية القضية الفلسطينية، لاقرار تسوية لن تكون عادلة ولا شاملة ولن تكون دائمة لأننا سنحاربها الى آخر واحد منا... كيف ستكون هناك تسوية عادلة ومؤتمر دولي نمثل فيه كطرف مستقل واوضاعنا العربية على ما هي عليه من خلاف وتدهور خطير ؟» (من مقابلة مع صلاح خلف (أبو اياد)، **المستقبل**، العدد ٥٢٩، ١١/٤/١٩٨٧، ص ٢٣).

وتطرح م.ت.ف. خيارين لتمثيلها في هذا المؤتمر، لو عقد. فقد قال ياسر عرفات: «ان الفلسطينيين مستعدون للاشتراك في مباحثات السلام في اطار وفد عربي... ان هذا هو اختيارنا؛ اما ان نشترك بوفد مستقل، او في اطار وفد عربي مشترك... مع كل العرب... [و] ان اشتراك اي فلسطيني في المفاوضات سيكون مقبولاً طالما ان ذلك سيتم بموافقة مني كرئيس للمنظمة» (**الاهرام**، ١٨/٣/١٩٨٧)؛ فـ «انا المعني رقم واحد بالمؤتمر الدولي... انا وخصمي الاساسي، انا والاسرائيليون، انا عندي مشكلة حللتها بالاجماع الديمقراطي،